

مرجعية النجف تتبرأ من حمام الدم

تحاول المرجعية الشيعية جاهدة أن تتأى بنفسها عن الاحتجاجات التي يشهدها العراق من شهر أكتوبر، والتي أسقطت عنها قدسيتها وجعلتها على قائمة المنظومة المفضوب عليها، باعتبارها من توليفة الحكم في العراق والتي أحبطت آمال الكثيرين في التغيير والإصلاح.

زيد بن رفاعة

وقد حدث أن وضحت المرجعية في بيانات لها ذلك التزوير. بمعنى أن المرجعية ذات صوت مرتفع وهيمينة، يمكن اعتبارها تمثل دور "ولاية الفقيه"، مع أنها في عدة خطب وبيانات تنفي ذلك، وتؤكد على أنها تمثل ولاية الفقيه الحسبية أي الشرعية، وليس السياسية. لكن ما حصل كانت ولاية فقيه سياسية. غير أن الأمر انقلب تماماً، بعد المفاجأة التي جاءت بها التظاهرات الشبابية، في عموم محافظات الوسط والجنوب ناهيك عن قوتها في بغداد. فلم ترفع صورة لا للسياستانيين ولا لغيره. فاجأت التظاهرات المرجعية وإيران والأحزاب الدينية قبل غيرها، لكونها انفجرت بين الشيعة ضد الأحزاب والشخصيات الشيعية والدولة الشيعية؛ إيران.

وليس بعيداً إذا أصرت المرجعية على تدخلها السياسي العلني، أن يهاجم المتظاهرون بيت المرجع نفسه، بعد حرق القنصلية الإيرانية المرتين في النجف ومرة في كربلاء، وهما عقور دار المرجعية الدينية، والتأثير الإيراني.

لهذا ظهرت المرجعية في خطبتها يوم الجمعة (2019/11/29) وقالت إنها لا تتدخل في الشأن السياسي، وهي ليست جهة قرار، في أي شكل من الأشكال. وأعلنت بصريح العبارة: أنها مجرد ناصحة والقرار السياسي للشعب العراقي. وهذا ما جعل البعض يتحدث عن "نظرية" للمرجعية الدينية وهي "ولاية الأمة على نفسها". وهذا ما كان يقوله رجل الدين اللبناني، خصم حزب الله وولاية الفقيه، محمد مهدي شمس الدين. بمعنى أن المرجعية أخذت بالنأي عن النفس، بعدما رأت الشارع الشعبي العراقي يموج في معارضة تدخل رجال الدين في السياسة.

لا تريد المرجعية أن تكون مسؤولة عندما وصل الأمر إلى سقوط نحو خمسمئة قتيل من الشباب الشعبي، وبراءات ميليشيات وقوات شيعية، مع أن عادل عبدالمهدي اعتبر المرجعية ولاة أمر، وأنه لم يستقل بسبب التظاهرات والضغط الشعبي الواعي وغير العادي، ولا بسبب الدماء التي سفكت، وهو يتولى رئاسة الوزراء وقيادة القوات المسلحة العامة، بل إنه قدم استقالته تلبية لرأي المرجعية.

وهذا ما استهل به استقالته "قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَخَذَنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ". والأب هنا السيستاني وليس عبدالمهدي المنتفكي. كان عادل عبدالمهدي يطلب حماية المرجعية، من تبعات ما حصل في وزارته من جرائم قتل، فهو بالتالي المسؤول الأول عنها.

كذلك أراد أن يقوّي دور المرجعية بأنها التي تأسر وتنتهي، على طريقة وأسلوب ولاية الفقيه الإيرانية، وأنه ابن الطائفة التي تزعمها المرجعية. وخلاصة القول، إن القوى الدينية تحاول أن تعمق دور المرجعية، وأنها لا تحكم العراق إلا بظلالها، مع أن المرجعية قررت النأي بالنفس، عندما قدمت نفسها مجرد ناصحة لا أكثر، ونتمنى أنها كانت صادقة في ما ذهبت إليه، لا مجرد الهروب من الموقف المحرج.



المتظاهرون يردون على السيستاني بنصيحته



صوت اللبنانيات يعلو ضد سلطة قوانين أصحاب العمام

قوانين الأحوال الشخصية متشابكة مع السياسة الطائفية في لبنان

مطالب شعبية بمراجع سلطة المحاكم الدينية وإصدار قانون مدني موحد

لضغط الشارع. المسألة تتعلق برضا الله؛ الله يريد هذا أو لا يريد هذا. القاضي لا يتصرف بناءً على نزوة أو على ما يريد". لكنه استنصر موضحاً أنه، مع زملائه من القضاة، ينظر في مصلحة الأطفال الفضلى على أساس كل حالة على حدة. وقال "إذا كان أبنا سيئاً ولم يكن موثقاً به، فإننا لا نمنحه حق الحضانة".

وقال أحمد طالب، رجل دين شيعي، إن الحل هو إصلاح قواعد المحاكم الدينية، مشيراً إلى أن هناك أكثر من رأي حول قضية الحضانة في الفقه الشيعي. وهو يدعم رفع سن حضانة الأمهات إلى سبع سنوات على الأقل مع السماح للقضاة بترك الأطفال مع الأم لفترة أطول عندما يكون ذلك في مصلحتهم. وأضاف طالب "الدين في جوهره رحمة، وليس نصوصاً بلاستيكية. الناس المتدينون بحق، وأنا واحد منهم. بطالبون بالتغيير". وقال إن الفضل في تقديم الناس إلى البحث في مكان آخر. وأضاف طالب "البوم في لبنان، هناك شكواوى من المحاكم الدينية من جميع الطوائف الإسلامية والمسيحية".

تزوجت نادين قبل أن تبلغ التاسعة عشرة من عمره، وتوترت علاقتها مع زوجها في وقت مبكر، ووصل الأمر إلى حد تعنيف زوجها لها. وبعد مغابرتها منزل زوجها، افتك هذا الأخير ووالده ابنها كرم منها. ومنذ تلك اللحظة، بدأ نشاطها في قضية الحضانة.

توفيت نادين قبل الاحتجاجات الحالية. لكن صورتها حاضرة في شوارع بيروت. وفي ميدان بيروت، أمام نصب تذكاري بمناسبة مرور 40 يوماً على وفاتها، أشعلت الشموع. ونجمت عائلة نادين وأصدقائها لإحياء ذكرى وفاتها.

أشعلت زينب كوتراني (25 عاماً) شمعة، وهي تقول "قضيتك بايد امينة، سنستمر حتى النهاية". وأمست كوتراني بكتابة مکتوب عليها "صوتك كان وسيظل ثورة يا نادين"، أما شقيقها ندى فقد علقت ديبوساً على صدرها كتب عليه "لا يمكننا تأخير قضايا حقوق المرأة، الموت لا ينتظر".



محنة أمهات باسم الدين في غياب قانون مدني

تعديل القوانين، منهن المحامية فادية حمزة، التي قالت إنها كثيراً ما تسمع انتقادات من مجتمعها الشيعي بأنها تجلب له الفضائح. وأسست حمزة صفحة على موقع فيسبوك بعنوان "ثورة امرأة شيعية" لتتقيد النساء حول حقوقهن في المحاكم الشيعية، من خلال تبادل قصصهن وإعلامهن بأنهن "إذا لم تتمردين، فلن يحصلن على حقوقهن".

وقالت حمزة إن "معظم الأسر تعاني من الماسي. يجب أن نقدم مثالا للطوائف الأخرى لأنه مظلماً نعاني نحن في المحاكم الدينية، فإن الطوائف الأخرى تعاني أيضاً". واستلهمت حمزة من محنة أختها، التي نُشرت أخبارها في عام 2016 عندما تم اعتقالها واحتجازها لبضعة أيام بسبب رفضها تسليم ابنها إلى والده.

وقالت إن نادين جوني كانت من بين الأشخاص الذين ساعدوا في أن تصبح قضية أختها قضية رأي عام وقادت الهتافات في مسيرة إلى مركز الشرطة حيث تم نقلها. وقالت "كيف تشعر عندما تموت أمهاتنا وهن يشعرن بالإضطهاد؟ وعندما تحرم أطفالنا من أمهاتهم وهن لا يرزن على قيد الحياة؟".

وقالت زينب إبراهيم، التي أسست حملة لرفع سن حضانة الأمهات، إنها تؤيد فكرة وجود قانون مدني موحد للأحوال الشخصية لكنها تعتقد أنه "حلم بعيد". وقالت إن الهدف الأخرى قابلة للتحقيق هو رفع سن الحضانة إلى السابعة للفتيان وإلى التاسعة للبنات. وتذكرت زينب نادين جوني، التي عملت معها لسنوات، ووصفتها بـ"متمحمة والمكلمة".

نظرة رجال الدين

قال الشيخ موسى السموري، قاضي إحدى المحاكم الشيعية، "إن المسائل الدينية لا تخضع

أعطت الاحتجاجات التي تهب لبنان لأكثر من شهر، منصة جديدة لأولئك الذين يطالبون بالتغيير والإصلاح، على غرار الأمهات اللواتي يطالبن بتعديل قوانين الأحوال الشخصية ويشتكين من ظلم المحاكم الدينية الطائفية.

مريم فام

بيروت - في منتصف أكتوبر الماضي، أعلنت الحكومة فرض ضريبة على المكالمات التي تتم عبر تطبيقات المراسلة عبر الإنترنت، في سياق أزمة اقتصادية حادة. دفع هذا الإجراء، على الرغم من سحبه لاحقاً، اللبنانيين نحو الشارع محتجين.

فجأة، انفجر غضب سنوات. وتحول الغضب إلى احتجاجات متواصلة عمت مختلف المدن اللبنانية للمطالبة برحيل كل الطبقة الحاكمة غير الكفوءة. ولتفتح هذه الاحتجاجات جراح الكثير من اللبنانيين وتتحول إلى منصة محاسبية ومطالبة بالتغيير والإصلاح.

وكان لافتاً ما بين جموع المحتجين مجموعة الأمهات المتزوجات من أجنبي وهن يطالبن بمنح أبنائهن جنسيتين، كما كانت حاضرة بقوة صورة نادين جوني، هذه الشابة اللبنانية التي توفيت وفي قلبها حرقه على ابنها الذي حررها منه القانون، لكن بقي صوتها مدوياً حتى بعد وفاتها وهي تقول "لا للفاساد القابع تحت العمام".

من هي نادين جوني

قبل وفاتها، كتبت نادين رسالة لابنها البالغ من العمر 9 سنوات، تقول "السلام على الليالي المقدسة عندما تغفو بالقرب مني. السلام على أثر الحب الذي رسم على وجهك. هذه هي ليلتي". هذه الليلة التي تحدثت عنها الأم الشابة هي ليلة 4 أكتوبر 2019، الليلة الأخيرة مع ابنها. بعدها بيومين، توفيت نادين في حادث سير وهي في سن الـ29. لكنها تحولت إلى أيقونة لكل الرافضين للقوانين الدينية والعنصرية. وعرفت بنشاطها من أجل تغيير قانون الأحوال الشخصية للطائفة الشيعية في لبنان. وكانت أطلقت حملة، عبر الإنترنت وشاركت في احتجاجات في الشوارع، ضد هذه القوانين منذ أن فقدت حضانة ابنها. ولم تحصل على حقوق الزيارة سوى لمدة 24 ساعة في الأسبوع.

وتتذكر باديا فاص، البالغة من العمر 49 عاماً، كيف كانت نادين جوني، التي التقتها في إحدى الاحتجاجات، منفتحة إلى درجة أن انهمرت دموعها. قالت "يا لها من طريقة لتحطيم المحرمات. لم أصدق ذلك. حتى رجالنا لا يستطيعون التحدث بهذه الطريقة". وأضافت فاص "كنت أنظر إليها وأظن أن هذه الفتاة الصغيرة التي تشعرك وكأنها تستطيع تغيير العالم لا تخاف من شيء، ليس من طائفة أو رجال دين. ما الذي يقصني عنها؟". إلى جانب نادين جوني تنشط لبنانيات كثيرات من أجل